

مؤتمر الطاقة الاغترابية الثاني؛ سلبيات كثيرة وإيجابيات قليلة

■ **علي بدرالدين**

يبدو أنّ منظمي مؤتمر الطاقة الاغترابية الثّاني المقرّر عقده في 2١ الحالي لم يستفيدوا كثيراً أو قليلاً من المؤتمر الأول الذي عقد العام الماضي، وقد شابته هفوات وأخطاء واستسنايبية وتفرد، وأتت هذه الأمور في مجملها إلى غياب ومقاطعة من مؤسسات وجمعيات وشخصيات اغترابية فاعلة ووزارة، وكان تأثير ذلك واضحاً على فعاليات المؤتمر ومقرّزاته وتوصياته التي بقي الكثير منها حبراً على ورق.

«ما زاد الطين بلة»، وصعب المهمة على المنظمين أنهم بدلا من أن «يكلّوها أعموها»، وفتحوا في المجال أمام الكثير من الشكوك والتساؤلات والاستفسارات عن السلوك المتبع في عقد هذا المؤتمر للمرة الثانية، والذي يحمل عنوانا فضفاضاً ومغربا في أن.

غير أنّ المعطيات والمؤشرات التي تسبق اليوم الاغترابي الموعود ليست مشجعة ولا تبني بأنّ الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، في ظلّ الحديث عن غياب ومقاطعة واعتذار عن حضور المؤتمر الذي يبدو أنه سيكون نسخة طبق الأصل عن المؤتمر الأول.

يبدو أنّ وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل مصمّم على اعتماد خياراته ونصائح مستشاريه من خارج الوزارة بأنّ المسار المتبع في التحضير للمؤتمر هو الأفضل والأنسب لإنجاحه من دون التقلّة إلى الوراء أو إعطاء الأهمية لردود الفعل المنقطعة والرافضة لهذا الخيار، مهما كان جمعا ووزنها وتأثيرها، هي قاعدة أنا أقرّر لأنني صاحب القرار والأمر النهائي في كل صغيرة وكبيرة، وما على الآخرين، أيا كان موقعهم، سوى الانصياع أو الاعتراض وكل يغني على هواه.

ربما هذا هو لسان حال الوزير باسيل ومستشاريه والمقرّبين منه طاقفياً وسياسياً الذين أحاطوه والتفوا حوله في المؤتمر الصحفي الذي عقده في مبنى الوزارة وتمحور حول المؤتمر العام بجزئياته وتفاصيله التي رأى فيها فائضاً من النجاح في الواقع والمعطيات، واللائق أنه لم يمر أي اهتمام لما يثار في بعض وسائل الإعلام عن تفرده في اتخاذ القرارات وتغيير مؤسسات رسمية واغترابية عن المشاركة في التحضيرات، فضلاً عن أنّ المدعويين غالبيتهم من لون طائفي وسياسي ومناطقي معين.

أثار الإعلان عن «جمعية الطاقة الاغترابية»، عشية انعقاد المؤتمر، وخصوصاً أنّ المؤسّسين من طائفة واحدة علامات استفهام، حتى أنّ تلك الجمعية بدت وكأنها موجلة حصرياً بما كل يتعلق بالملف الاغترابي.

مصادر اغترابية فاعلة، اعتبرت أنّ خيارات الوزير باسيل وجتوجه نحو سياسة اليد الواحدة واللون الواحد تعني أنّ هناك قرّاراً عن سابق إصرار وتصميم لوضع اليد على الاغتراب وإضعاف

مؤسّساته، بهدف الإحراج ثمّ الانكفاء عن خريطة العمل الاغترابي المؤسّساتي.

ورأت المصادر أنّ الحديث عن تشكيل المجلس الوطني للاغتراب بعد سنوات على واده يثير الريبة والشكوك ويؤكّد السبير نحو تحقيق الاهداف المعلنة والمستترة، ومن أهمها إريك المسؤولين والمعنيين في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم.

وتساءلت المصادر كيف يرعى الوزير باسيل الحوار القائم بين الجامعة الثقافية وجامعة الانشطار برئيسيها أحمد ناصر واليخاندرو خوري، ويؤكد على دور الجامعة ومكانتها، ثم يطرح البدائل كالمجلس الوطني للاغتراب وجمعية الطاقة الاغترابية ويستنتي من الدعوة إلى المؤتمر شخصياتها الوزانة والمؤثرة وصاحبة الباع الطويل والإنجازات النوعية على المستوى الاغترابي، مستغربة تركيزه على الرابط العاطفي فقط بين معظم المدعويين من دون أن يأخذ في الاعتبار حاجة لبنان إلى كل أبنائه وإلى طاقاتهم والاستفادة من تجاربهم الغنية. وأي عاطفة هذه إذا لم يتأمن الأمن والاستقرار كمقومات للعودة والاستثمار الناجح.

وأكدت، أنّ المؤتمر سيشهد مقاطعة من مؤسسات اغترابية عالمية وقارية ووطنية، وأنّ هناك غياب غير مبرّر لشخصيات اغترابية كان يُعَوّل على حضورها، لاعتبارات كثيرة وصلت حتماً إلى الوزير ومستشاريه، وقد فات أوان التواصل معها وإقناعها بالعدول عن قرارها.

والهجم في رأي الوزير باسيل والمنظمين والمستشارين أنّ المؤتمر سيهدق في زمانه ومكانه، من دون النظر في ما سيرتب على ذلك من مفاعيل وسلبيات وارتدادات قد تطيح بكل «الإنجازات» وتعيد الاغتراب إلى المربع الأول من الإنفاسامات والسجلات وتفرد الشمل الاغترابي، بدلاً من إعادة تجميعه وتوحيده، والإقلاع عن السياسة الاتحادية المتفردة الرافعة في وضع اليد على كل ما له علاقة بالاغتراب على قاعدة «أنا أو لا أحد».

رغم أنّ المعطيات التي تسبق المؤتمر لا توجي بالتفأول، فإننا لا ننكر أنّ له إيجابيات، حيث أنه سيجمع عدداً كبيراً من اللبائين المغتربين والمغتربين والمتهجرين والمتحدرين من أصل لبناني على أرض الوطن الأم، وسيساهم في تقرب المسافات بينهم من خلال التعارف الذي سيغني شاره العديد من رجال الأعمال، وقد يفتح أمامهم آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري وتبادل الخبرات، وربما تكون له نتائج إيجابية على الوطن وأبنائه المقيمين والمغتربين.

غير أنّ اكتمال عقد اللبنانيين يبقى أفضل بكثير من انفراطه، باستبعاد مكونات أساسية، فالعمل الاغترابي يجب أن يكون بعيداً من أي مكاسب آنية قد تقضي على الخصوصية اللبنانية والصيغة الفريدة التي تحكم البلد.

رعا إطلاق تقرير عن المياه في معهد عصام فارس

نظرين؛ نقص الكوادر البشرية وقلة المحاسبة يحولان دون إدارة القطاع على أكمل وجه

الطاقة والمياه التي لن ولم تال جهداً للوصول إلى النتائج المرجوة لما فيه خير المواطن وصصلحة الوطن على حدسواء».

توماسيني

ثم تحدثت مفصلة ببرنامج الشراكة المتوسطية لإدارة المياه بابريرا توماسيني عن مشاكل المياه في المنطقة وبرامج المساعدات التي يقدمها للبنان في تنفيذ هذه الاستراتيجية الوطنية، وجزء مهم من الإدارة الحكّمة في أي قطاع، وخصوصاً قطاع المياه يكمن في

النزاهة، وتساهم النزاهة في الإدارة، في بناء الثقة بين المواطن والدولة، وحين يؤسس المؤسسات الدولة المعنية بقطاع المياه، وبين لبنان والهيئات الدولية المانحة، لذلك فإن المرودب إيجابي جداً على قطاع المياه، وترتكز النزاهة على ثلاث مبادئ أساسية: الشفافية والمساءلة والمشاركة».
«وخدم نظريان لأقننا إلى أنّ»
النقص الحاد في الكوادر البشرية الكافية والكفوءة وقلة المحاسبة، كلها أمور تحول دون إدارة قطاع المياه على أكمل وجه»، أملاً «أن يشكل هذا التقرير والانشطة الختصة ببناء القدرات المختصة ومحفزاً أساسياً للمعنيين في قطاع المياه من أجل إدارة حكّمة، ونزاهة في قطاع المياه، ودعماً لجهود وزارة

الطاقة والمياه آرثور نظريان اجتماعاً، في حين وصول الغاز الطبيعي، إلى ميناء بيروت الدولي، والتقرير الذي اقترح «مسلسلة من التوصيات التي ينبغي أن تتناهما الجهات المعنية لضمان النزاهة في قطاع المياه، وتبادل هذه التوصيات مختفاً المستويات من مستوى رأس المال البشري مروراً بالاحتياجات المالية وصولاً إلى الوعي بأن النظام التنظيمي الحالي، المتضامن الإطار التشريعي وتدابير مكافحة الفساد، يستدعي التعديل والتطوير. من هنا تبرز أهمية الإدارة السياسية المتوازنة في مواجهة المخاطر المحطة بالنزاهة».

كما أكد التقرير على «أهمية وضع تدابير لمكافحة الفساد وتنفيذها، وأن تتوافق هذه التدابير مع إصلاحات شريعية».

وتّم عرض الحلول الممكنة «لتحسين وضع الانبعاثات في المرحلة الانتقالية، إلى حين وصول الغاز الطبيعي، كإمكانية شراء فيول بمواصفات أفضل وغيرها من الحلول التي كانت وزارة الطاقة قد عملت عليها طيلة السنوات المنصرمة ولا تزال، وذلك ضمن الإمكانيات المتاحة لديها.»
كما تمّ عرض الخطوات التنفيذية «التي بدأ تنفيذها منذ العام 201١ في معمل الذوق خلال السنوات الأربع الماضية وادت إلى تخفيض الانبعاثات في شكل ملحوظ.»

البناء

اتفاق على تبادل الزيارات والخبرات بين لبنان ودول (ميركوسور)

انتهت اجتماعات اللجنة المشتركة بين لبنان ودول ميركوسور التي شارك فيها سفراء البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، باراغوي والأوروغاي، على رأس وفود من بلدانهم، في حضور ممثلين عن الوزارات اللبنانية المعنية.

وبحث المجتمععون في تفاصيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وسبل تطويرها بما يعود بالفائدة على الفريقين، إضافة إلى عرض للإمكانيات المتاحة للتعاون المشترك.

وتم الاتفاق على الآتي:

– تبادل المعلومات التجارية والجمركية.

– تبادل زيارات لوفود تقنية للإسراع في وضع الخطوات العملية لتوقيع الاتفاق.

– إعداد مسودة اتفاق تجارة حرة للتفاوض في شأنها.

وجاءت هذه الاجتماعات نتيجة للمبادرات التي قامت بها الحكومة اللبنانية عبر الوزارات المعنية، ولاسيما وزارتي الاقتصاد والتجارة والخارجية اللتين تتعلان على تفعيل العلاقات الاقتصادية الخارجية ضمن إطار الدبلوماسية الاقتصادية.

لجنة المحامين استغربت البيانات التضييلية لمن يدعي تمثيل المالكين

اعتبرت لجنة المحامين المولجة بالطنن وتعديل قانون الإجراءات «أنّ البيانات التضييلية التي يصدرها باستمرار من يدعي تمثيل المالكين والتي لم تجب على الطروحات القانونية للجنة المحامين التي كانت معدّلة بكافة طروحاتها لتاحية المستشارين المالكين، أصبحت معادة ومكرّرة وفارغة من محتواها القانوني وانتقلت لتهاجم لجنة المحامين ورئيسها

مباشرة بهدف تضليل الراي العام الذي يعرف جيداً أعضاءها ورئيسها وأهدافها الوطنية والقانونية والاجتماعية والتي تضمّ محاميين وملكين من مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق، والتي تسعى إلى إقامة توازن في قانون الإجراءات ولو تم الأخذ بالتعديلات المقدمة لكادت انتهت هذه المشكلة في شكل جذري لمصلحة الطرفين.»

وأضاف: «لقد أوضحنا مراراً عدة كافة النقاط القانونية والواقعية التي يفرضها الواقع وطرحنا مرارا إلا أنه للأسف يصرون على اعتماد التضليل وتحوير الواقعة والقانون باستمرار حسب مصالحهم بعرضها جزئياً وفي شكل مقطوع لتضليل الراي العام ليس إلا، الذي بات يعرف كافة بيئاتنا ودراساتنا القانونية وتعليقاتنا المنشورة دوريا علنا على أكثر من وسيلة اعلامية.»

ولفتت اللجنة إلى «أنّ الشعب اللبناني الذي يدافع عنه دون تمييز يتابع بياناتنا ودراساتنا ويتوصل بنا كل يوم من جميع المناطق للمتضامن وأخذ التوجهيات القانونية والمطالبون بالحفاظ على كل التعويض الذي ضمنته كافة القوانين الاستثنائية على مر السنوات ليمتكنوا إما من شراء ما جورهم أو تكون دفعة أولية لشراء شقة بحسب طرح الرئيس بري، وكون بدلات الإجراءات الراتجة أصبحت مرتفعة جدا في مختلف المناطق اللبنانية.»

كورديان؛ الشفور سيؤدي

إلى مزيد من التدهور

أكد نقيب معلمي صناعة الذهب والمجوهرات في لبنان بوغوص كورديان، في تصريح أمس، «أنه لا يمكن إعادة الثقة بالكيان الاقتصادي ولا يمكن رفع حجم الاستثمارات من دون أن يتوفر وضع سياسي وأمني مستقر، والذي لن يتحقق لعدم انتخاب رئيس جمهورية»، مؤكداً «أن الفراغ الرئاسي واستمرار التبايع بين القوى السياسية سيؤدي إلى المزيد من التدهور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ما قد يدخلنا ما نحن في غنى عنه».

وقال: «المطلوب انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد لإعادة تحريك العجلة الاقتصادية في البلاد والمساهمة في تفعيل عمل المؤسسات والنهوض بالاقتصاد».

ورأى «أنّ الأزمت العربية المتتالية انعكست سلباً على إنتاج صناعة المجوهرات في لبنان، وفقاً للتبادل الصناعي والتجاري بين الدول».

وقال: «إنّ عددا كبيرا من الصناعيين الحرفيين أكدوا لي أنّ الأزمة في المنطقة العربية أدت إلى انعكاسات كبيرة على لبنان».

شقير يبدأ اليوم جولة خليجية

يتوجه رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير اليوم، على رأس وفد اقتصادي رفيع إلى الخليج، في زيارة تشمل الموحة وابو ظبي ودبي والشارقة وجميح سيلفتي كبار المسؤولين في قطر والإمارات العربية في القطاعين العام والخاص. ولفت شقير إلى أنّ الزيارة، وبالإضافة إلى كونها «استمرراً للزيارات التي تقوم بها والجهود الذي نبذته لتثبيت موقع لبنان على الخريطة الاقتصادية العربية والعالمية في ظل التراجع الاقتصادي الداخلي، فهي تشكل في شكل أساسي رسالة إلى دول الخليج، مفادها أنّ القطاع الخاص اللبناني حريص أشد الحرص على أفضل العلاقات بين لبنان ودول مجلس التعاون الخليجي، انسجاماً مع المسار التاريخي للعلاقات الأخوية التي تربط لبنان بهذه الدول على كل المستويات».

انتخابات نقابية

تلحن نقابية سائقي السيارات العمومية في محافظة النبطية، عن إجراء انتخابات تمكيلية لمجلسها التنفيذي، وذلك يوم الجمعة الواقع في 5/ 6/ 2015 من الساعة العاشرة صباحا ولغاية الساعة الثانية عشرة ظهرا، (في مقر النقابة في النبطية قرب مصرف لبنان)، وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في هذه الانتخابات توجّل إلى يوم الجمعة بتاريخ 12/ 6/ 2015، في نفس الزمان والمكان، على أنّ يقفل باب الترشيح يوم الثلاثاء في 6/ 2/ 2015

أمين السّر حسين نعيم الرئيس على كمال

«ميدال إيست» افتتحت مركز الشحن الجوي الجديد

زعيتر؛ للعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في القطاعات كافة

العقيد خضر الجمل، ممثل الاتحاد الأوروبي سبريل ديوبالين ونقيب الطيارين أنطون أبو خليل،

بعد جولة في أرجاء المركز للإطلاع على التجهيزات التقنية فيه، التقى مجاعص كلمة أنثى فيها على «الجهود التي بذلت في سبيل انجاح هذا المشروع». ثمّ تحدث الحوت، لافتاً إلى «المركز يستوعب حالياً 165 ألف طن من الشحن مقارنة مع 65 ألف طن في السابق، وزمان المعام براداً بحرارات مختلفة مخصّصة للحوم والادوية والخضار والفاكهة والزهور».
ويوضح أنّ كلفة إنشاء المركز وصلت بحجمه إلى 25 مليون دولار ومنها 5 ملايين دولار للتجهيزات

الإعلان عن الحملة الترويجية لمعرض «إعادة إعمار سورية 2015»

الحاج حسن؛ مشاركتنا واجب تجاه البلد الشقيق



خلال افتتاح مؤتمر «برمجة الانظمة السورية»

برعاية وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن، عقدت «مؤسسة الباشق» لتنظيم المعارض مؤتمراً صحافياً في فندق «غولدن توليب» في بيروت، للإعلان عن بدء الحملة الترويجية لمعرض Re-build Syria 2015 «إعادة إعمار سورية 2015»، والذي سيقام على أرض مدينة المعارض في دمشق من تاريخ السادس عشر من شهر أيلول المقبل ولغاية العشرين منه.

حضر المؤتمر رفعت بديوي ممثلاً للرئيس سليم الحص، النائب سليم عون ممثلاً رئيس كتل التغيير والإصلاح المعاد ميشال عون، فيرا يمين ممثلة رئيس تيار المردة النائب سليمان فرجية.

وبعد عرض فيلم قصير عن المشروع المرتقب وأهدافه، تحدث مدير مؤسسة الباشق لتنظيم المعارض تامر ماضي، وقال: «نحن كشركة متخصصة في تنظيم المعارض منذ عشرين عاماً، بدأنا بالتخطيط لإعادة إعمار سورية منذ ثلاث سنوات. وسورية التي لم تسقط على مّ العصور، من تسقط اليوم، رغم الإرهاب الذي يضرها، سوا رح نعمرها».

وأضاف: «إنّ سورية في حاجة إلى شقيقها لبنان في مشروع إعادة الإعمار. كونه المنفذ الأول والوحيد».

ولمّان المجمع أنّ «الطرق آمنة بين البلدين، وكذلك الأمر في الداخل السوري».

وأكد الحاج حسن، من جهته، أنّ «اللبنانيين معنيون، كاشقاء، في إعادة إعمار سورية، لأن سورية لطالما ساندت ودعمت اللبنانيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وفتحت أبوابها لهم خلال حرب تموز 2006».

واعتبر الحاج حسن أنّ «استقرار وتعافي سورية هو من استقرار وتعافي لبنان، والعكس صحيح».

وشدّد على «ضرورة مساهمة الشركات اللبنانية الاقتصادية والتجارية في شكل تلقائي واراذي في مشروع إعادة إعمار سورية، على أساس أنه واجب تجاه البلد الشقيق».

وذكر بأنّ «الشعبين اللبناني والسوري يعيشان في خضمّ معركة مفصلية وهي مواجهة المشروع التكثري»، معتبراً أنّ «التكثريين لم يأتوا إلى سورية من فراغ، بل مشروعهم يندرج في إطار المشروع الأميركي.. الصهيوني لإفقاد سورية دورها القومي العربي».

وتطرق إلى مشروع تقسيم العراق، معتبراً أنه «أطل برأسه اليوم ليحول المنطقة إلى دويلات طائفية وقبيلة وعشائرية، كي يسهل على أمريكا وحلفائها السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي في المنطقة»، منيها إلى أنّ «هذا التقسيم إذا بدأ في العراق سيطلل المنطقة برمتها».

وتختم الحاج حسن: «لن نتوانى عن مكافحة هذا المشروع الظلامي المعتمد من العراق إلى سورية ولبنان». وكان الحاج حسن افتتح قبل ظهر أمس، مؤتمر «برمجة الأنظمة الصورية Graphical» الذي تنتظمه مؤسسة National Instruments في فندق موفنيك، في حضور المدير العام للوزارة داني جُدعون، رئيس جمعية الصناعيين الدكتور فادي الجميل، مدير عام المؤسسة المنظمة ميشال حداد وخبراء محلّيين وأجانب.

خليل أطلق خطة النهوض بإدارة الشؤون العقارية بالتعاون مع البنك الدولي

أعلن وزير المالية علي حسن خليل ورشّة العمل المتخصصة بوضع خطة للنهوض بإدارة الشؤون العقارية التي تنظمها إدارة الشؤون العقارية، بالتعاون مع البنك الدولي

حول أفضل الممارسات تحديث الأنظمة العقارية، في حضور مدير إدارة الشرق الأوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، والممثل المقيم للامم المتحدة في لبنان روس مونتزن، ومدراء الإيرات وكبار موظفي إدارة الشؤون العقارية والمساحة، والموظفون المعنيون بعملية التحديث في مديرية الشؤون العقارية.
والقى خليل كلمة قال فيها: «اليوم نقاش معاً لتطوير عمل على مستوى إدارة رسمية، فإننا نتطلع إلى تعزيز عمل القطاع الخاص ومع الهيئات التي يتصف عملها بالشؤون العقارية، وهي شراكة في غاية الأهمية والضرورة، لأنّ كل العمل الذي نريده هو ما يخدم مصالح المواطن الذي يشكل القطاع الخاص الذي علينا أن نعمل على تأمين مصلحه فيها».
وأضاف: «اليوم أيضاً نترجح مسيرة من التعاون بين وزارة المال والبنك الدولي وبجتهته، الذي هو مشروع أساسي معنا ليس فقط في مشروع تحديث إدارة الشؤون العقارية ودعمها بالخبرات الكفيلة بان تعمل على التطوير، بل إنه شريك معنا في كثير من القضايا التي تتصل بتطوير عمل الدولة ومديرياتها ومؤسّساتها، وبمناسبة هذا التعاون القام والشراكة القائمة أود إعادة لفت النظر مجدداً وكمسؤول عن قضية حساسة تتصل بالمشاريع المشتركة بين الدولة اللبنانية

والبنك الدولي، وهي مشاريع نؤكد مجدداً أنها مهددة بان يخسرها لبنان نتيجة عدم إقرار التشريعات الضرورية اللازمة من أجل وضعها موضع التنفيذ».

وأضاف: «لقد تأخرنا في المباشرة ببعض المشاريع المحفوظة ربما والمكرّسة للبنان، لكننا بالتاكيد نخسر فرصة الإفادة من عدد كبير من المشاريع ومن فرصة أن تكون على جدول أعمال مؤسسات البنك الدولي للمرحلة المقبلة نتيجة تعطيل المؤسسات السياسية في لبنان ومنها المجلس النيابي، وهو أمر يفتح أمامنا كإزاي عام وكنبائين وقطاعات منتجة وكقطاع خاص تتحمل جزءاً من العبد، إن نبادر إلى رفع الصوت، ليس تحت أي اعتبار سياسي أو قووي أو أي اعتبار خاص مع الشأن العقارية في لبنان، بل لمصلحة كل لبنان لن نضغض في اتجاه الدفع نحو إطلاق عمل المؤسسات الدتورية وعلى رأسها المجلس النيابي تحقيقاً لمصالح الناس وتأميناٌ للمشاريع ودعفاً في اتجاه تطوير حياتنا وعدم الوقوف متفرجين أمام الفرص التي تضع على لبنان واللبنانيين».

وتابع خليل: «في ما يتصل بالشؤون العقارية، سجل لبنان تطوراً خلال المرحلة الماضية على صعيد تحديث البني التحتية لدوائر الشؤون العقارية والمساحة، لكن علينا أن نعترف بأنّ أي قاعدة تشريعية لبنائية لم توضع أو أعدت جزئياً منذ ما قبل الاستقلال، ما يستوجب الكثير من العمل الجاد والمسؤول على المستوى التشريعي وعلى مستوى التطوير لنواكب ما

التنمية الشاملة والمتكاملة بين مختلف المناطق في لبنان، كما بين مختلف الطبقات الاجتماعية، يعزز الاستقرار الوطني، كما أنّ الوفاق الوطني يحضن النهوض الاقتصادي والاجتماعي.

وأضاف: «ليس باليساسة وحدها نبني الدولة بل بالاقتصاد والتنمية أيضاً، وهذا يستدعي منا العمل على تحقيق نمو اقتصادي مستدام في جميع القطاعات، لا سيما منها قطاع النقل والطيران عبر تكامل الوظائف والمصالح بين الجميع فيترسخ الاندفاع العام بأنّ الكل شركاء في الوطن ومن أجل هذا الوطن. إن ترسيخ الوعي المدني والمواطنية لدى اللبنانيين هو شرط حيوي للردى من الماضي إلى المستقبل. إن التوجه إلى بناء دولة الاستقرار والتنمية يعكس ثلاثة قنوات أساسية:
أولاً:الوفاق الوطني عبر التماسك حول برنامج علمي وعلمي يفعل

فقط وفق المتطلبات العالمية.
ثمّ ألقى زعيتر كلمة جاء فيها: «في الأيام السبعين لتأسيسها، هذه الشركة الوطنية، وبعد أن مررنا منذ حوالي الشهرين افتتاح مركز الطيران التشبيهي لتدريب الطيارين في أكاديمية الشرق الأوسط للطيران، فتفتح اليوم مركز الشحن الجوي التابع لشركة MEA. إنّ هذا المركز المخصص لأعمال التصدير والاستيراد من كامل التجهيزات والمعدات المطلوبة بشكل مشروعا حيويًا ويساهم في موضوع السلامة والنضرة والصحية والاجتماعية ويحرك بلا شك، الدورة الاقتصادية ويوسع دائرة الحركة ويعود بالفائدة على الوطن كل».

بالخروج من هذه الحالة، ففتح فرص العمل أمام دعامة للتنمية وللحدّ من الهجرة والبطالة، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في واقع التعليم لتخريج الكادرات التي تسهم في تفعيل النمو».

ثانياً: فتح فرص العمل أمام دعامة للتنمية وللحدّ من الهجرة والبطالة، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في واقع التعليم لتخريج الكادرات التي تسهم في تفعيل النمو».